

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# تاريخ المحاسبة وتطورها

# تطور المحاسبة في ايطاليا

بعد إن انتشرت ( الطريقة الايطالية ) في أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر فإنها حققت لاحقا لذلك سمات وتطورات وبالشكل الذي نعرفه اليوم :

١. انجاز بعض التغيرات لتقنيات حفظ السجلات وذلك في بداية القرن السادس عشر وذلك صياغة واستخدام يوميات خاصة لتثبيت أنواع مختلفة من الصفقات ، اذ تم استخدام دفاتر محاسبية متخصصة لتثبيت الصفقات النقدية أو فواتير الصفقات.

٢. شهد القرن السادس عشر تطور الكشوفات المالية.

٣. شهد القرن السادس عشر تطبيق نظام القيد المزدوج وتوسعه إلى أنواع أخرى من الوحدات الاقتصادية.

٤. شهد القرن السابع عشر استخدام حسابات متنوعة لحساب المخزون.

6. فقد حققت طريقة معالجة الموجودات الثابتة ظهورا في القرن

الثامن عشر وهي كالآتي :

أ. يتم ترحيل الموجودات إلى الفترات اللاحقة بالكلفة الأصلية.

ب. يتم إقفال حساب الموجودات الثابتة.

ج. يعاد تقويم الموجود نحو مبلغ أكبر أو أصغر في تاريخ

الترصيد وترحل القيمة المعدلة إلى حساب الأرباح والخسائر

٧. في بداية القرن السابع عشر كانت المحاسبة تعامل هذه الموجودات وكأنها بضاعة غير مبيعة .
٨. شهدت هذه الفترة ظهور محاسبة التكاليف ، وكذلك تطورت الحسابات المخصصة للأفراد إلى الأنظمة المتكاملة لمصانع ميديسي ومصنع ورق الجدران الملكي الفرنسي.

٩. شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر تطوير تقنيات متعلقة بالمحاسبة عن المقدمات والمستحقات مما سمح بالاحتساب الدوري للدخل.

١٠. شهد كل من النصف الأخير من القرن التاسع عشر والقرن العشرين تطوير الكشوفات الأموال ، ، اذ يمكن رصد أربع مراحل متتالية تمثل تطور الأساليب المحاسبية لمعرفة نتيجة النشاط وهذه المراحل هي :

- أ. أسلوب محاسبة الصفقات .
- ب. أسلوب محاسبة المخزون .
- ج. أسلوب الحسابات الختامية : متاجرة وإرباح وخسائر في ظل الجرد الدوري .
- د. أسلوب الحساب الختامي : قائمة الدخل في الجرد المستمر

١٠. شهد القرن العشرين تطور طرق محاسبية لمعالجة مشاكل  
معقدة ابتداءً من احتساب دخل السهم الواحد والمحاسبة عن  
اندماج الشركات والمحاسبة عن التضخم والمحاسبة عن عقود  
الإيجار الطويلة الأجل والمحاسبة عن التقاعد وغيرها من المشاكل  
الملحة والجوهرية المتعلقة بالمحاسبة عن الوسائل والابتكارات  
الناعبة عن الهندسة المالية .



تطور المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية :

مرحلة مساهمة الإدارة ( ١٩٠٠-١٩٣٣ ) :

ويمكن وصف تدخل الإدارة من خلال انه يمثل حلول عشوائية وان من النتائج على مبادرات الإدارة :

كان التركيز ينصب على تحديد الدخل الخاضع للضريبة وتخفيض ضريبة الدخل .

كان الدافع لاختيار تقنيات وطرق محاسبية هو لأجل تمهيد الدخل.

تم تلافي وعدم التطرق إلى المشاكل المعقدة وتبني حلول سهلة .

قامت مختلف الشركات بتبني طرق محاسبية مختلفة لنفس المشكلة .

افتقار غالبية الممارسات المحاسبية إلى الخلفية النظرية وذلك

بسبب السمة العلمية للحلول المعتمدة

مرحلة مساهمة المنظمات ( ١٩٣٣ - ١٩٥٩ ) : شهدت هذه المرحلة تأسيس عدد متزايد من المنظمات والهيئات وكذلك تتميز بالدور المتنامي الذي لعبته هذه المنظمات في تطوير المبادئ المحاسبية كذلك شهدت أزمة الكساد العالمي والتي سميت بالأزمة العالمية وقد انطلقت هذه الأزمة من سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وانتشرت بسرعة في القارة الأوروبية لتصبح أزمة كساد عالمية وتتضمن هذه المرحلة بتأسيس عدة منظمات كان من أهمها هيئة تبادل الأوراق المالية وكذلك لجنة الإجراءات المحاسبية . ففي عام ١٩٣٣ م أسس الكونغرس هيئة تبادل الأوراق المالية وتطبيق مختلف قوانين الاستثمار الفدرالية بما فيها قانون الأوراق المالية الذي شرع إصدار الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك قانون ينظم بيع وشراء الأوراق المالية .

مرحلة مساهمة المهنة (١٩٥٩ - ١٩٧٣) :

شهدت هذه المرحلة ظهور نوعين من المنظمات وهما مجلس المبادئ المحاسبية وقسم البحوث المحاسبية ، وبالتالي فقد عبرت عن عدم الرضا عن لجنة الإجراءات المحاسبية هو ذلك الذي أعلن عنه رئيس المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وفي عام ١٩٥٧ ، وعام ١٩٥٨ م تم تشكيل اللجنة الخاصة لبرنامج البحوث التي اقترحت إنهاء عمل لجنة الإجراءات المحاسبية وقسم البحوث فيها ، وقد وافق المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على مقترحات اللجنة الخاصة وفي عام ١٩٥٩ م حلت محل لجنة الاجراءات المحاسبية لجنة جديدة باسم هيئة المبادئ المحاسبية تهدف إلى تطوير وتوضيح مضمون التعبير الدارج : مبادئ محاسبية مقبولة عموما ،

مرحلة التسييس (١٩٧٣ - ولغاية الآن) :

وبالتالي فان التقرير قدم التوصيات الآتية الهادفة إلى تحقيق مساءلة الشركات المساهمة :

- على الكونغرس إجراء العديد من التعديلات على قوانين الأوراق المالية الفدرالية من خلال إعادة حق الأفراد المتضررين بسبب الإهمال من قبل المدققين المستقلين .
- يجب على الحكومة الفدرالية أن تقوم بإعداد وصياغة معايير التدقيق المستخدمة من قبل المدققين المستقلين التي على ضوءها يشهدوا بسلامة ودقة الكشوفات المالية للشركات المساهمة وكذلك السجلات والوثائق .
- على الكونغرس أن يضع أهداف محاسبية شاملة لكي تقوم الحكومة الفدرالية بقيادة وتوجيه الجهات التابعة لها عند بتنفيذها لمسؤوليتها إلى مجموعة أهداف محاسبية فدرالية يجب أن تتضمن أهداف مثل التوحيد والثبات والوضوح والدقة والبساطة والعرض ذو الدلالة أو المعنى والإنصاف في التطبيق .
- على الكونغرس أن يقوم بدراسة والتحليلات للتعرف على طرق زيادة المنافسة بين الشركات المحاسبية وبالتالي تسهل عملية الاختيار من بينها كمدققين مستقلين لأجل تدقيق حسابات الشركات المساهمة

- ينبغي على الكونغرس إن يمارس رقابة أقوى و أكبر على الممارسات التطبيقية المحاسبية المشرعة أو المصادق عليها من قبل الحكومة الفدرالية، وقيادة أوسع عند وضع الأهداف والسياسات
- على الحكومة الفدرالية إن تقوم بصياغة وإعداد معايير المحاسبة المالية المتعلقة بالشركات المساهمة المملوكة من قبل الجمهور عموما .
- يجب إن لا يسيطر على عضوية مجلس معايير محاسبة الكلفة الممثلين عن الوحدات الاقتصادية بحيث تكون لهم مصالح ذاتية عند وضع المعايير من قبل المجلس
- يجب على الحكومة الفدرالية إن تقوم بنفسها وبشكل دوري بإجراء عمليات الفحص للتأكد من أعمال المدققين المستقلين الذين يقومون بتدقيق الشركات المساهمة المملوكة عموما من قبل الجمهور

- ينبغي على الحكومة الفدرالية إن تمنح الثقة الجمهور بالاستقلال الفعلي للمدققين الذين يشهدون بدقة القوائم والتقارير المالية للشركة المساهمة في ظل القوانين الأوراق المالية من خلال تشريع معايير من قبل الحكومة تتعلق بسلوك المدققين المستقلين عند ممارساتهم لمسؤولياتهم .
- ينبغي على الحكومة الفدرالية أن تطلب من الشركات المحاسبية الخمس عشرة الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية إن تعد تقارير سنوية عن نشاطاتها التشغيلية والمالية الرئيسية .
- يجب على الأفراد العاملين في الحكومة الفدراليين إن لا يعملوا في لجان المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أو مؤسسات مشابهة لها تأثير مباشر أو غير مباشر على السياسات والإجراءات المحاسبية للحكومة الفدرالية .
- يجب على الحكومة الفدرالية إن تحدد القوانين والإجراءات التي تحدد المسؤوليات المدققين المستقلين مما يمكنهم إن يحققون وبوضوح توقعات الكونغرس والجمهور والمحاكم القضائية .
- يجب على الحكومة الفدرالية إن تقوم بصياغة وإعداد المعايير للمحاسبة المالية ومعايير محاسبة الكلفة ومعايير للتدقيق والممارسات المحاسبية الأخرى لكي يتم عرضها بشكل معن للجمهور .
- يجب على الحكومة الفدرالية إن تقيدها/ تحدد نشاط أو عمل الشركات المحاسبية التي تتمتع بصفة مدققين مستقلين وذلك من حدود انجاز الخدمات التدقيقية والمحاسبية .
- يجب على هيئة الأوراق المالية إن تعامل كافة المحاسبين المستقلين بشكل متساوي في المشاورات والمداولات المتعلقة بالتأديب والالتزام في ظل قوانين الأوراق المالي

